وَضعُ الظاهرِ بدلَ المُضمرِ وعلاقتُهُ بالتِكرارِ في ضوءِ الاصطلاحِ والدلالةِ

أ.م.د. منذر زيارة قاسم

جامعة البصرة / كلية التربية القرنة

munther.kassim@uobasrah.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٣١

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٦/٢٨

الملخص:

يسلط هذا البحث الموسوم بـ(وضع الظاهر بدل المضمر وعلاقته بالتكرار في ضوء الاصطلاح والدلالة) الضوء على بعض المصطلحات في علم الدلالة ، مثل: وضع الظاهر بدل المضمر والتكرار؛ إذ يرى الباحث أنَّ وضع الظاهر بدل المضمر يُعدّ واحدًا من مصاديق التكرار التي لا تنفك عنه في الدلالة، والعلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق . وأنّ هذه الاصطلاحات تتداخل فيما بينها، ولم يلتفت بعض الدارسين إلى الفائدة المتحققة من معرفة العلاقة بينها. وأنَّ ما تبديه تلك الاصطلاحات من دلالات في ذاتها، في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية ـ مثل التأسيس ـ يمثل دلالة مركزية لكل اصطلاح إذا ما نظر إليه بشكل مستقل مبتعدا عن التداخل مع غيره، وأنَّ ما ينتفع به من تلك الألفاظ هي دلالات تؤسس لمعنى يجره الاصطلاح دون أن يضيع في دلالات المعاني الأخرى.

الكلمات مفتاحية : الظاهر ، المضمر ، التكرار ، الدلالة ، الاصطلاح

Substituting the Explicit Noun for the Pronoun and Its Relationship to Repetition in the Light of Terminology and Semantics

Ass. Prof.Dr. Munther zeara kassim

University of Basrah/ College of Education in Qurna

munther.kassim@uobasrah.edu.iq

Date received: 31/5/2026
Acceptance date: 28/6/2026

Abstract:

This study, entitled Substituting the Explicit Noun for the Pronoun and Its Relationship to Repetition in the Light of Terminology and Semantics, examines two central linguistic concepts: substituting the explicit noun for the pronoun (waḍʿ al-ẓāhir badal al-muḍmar) and repetition (al-tikrār). The study argues that substituting the explicit noun for the pronoun represents one manifestation of repetition, since its semantic function remains closely connected with repetition. The relationship between the two concepts can be described as that of absolute generality and specificity, in which repetition constitutes the broader category, while substituting the explicit noun for the pronoun represents a specific instance within it.

The study also shows that these terms often overlap in linguistic discussion. Some linguists and researchers have not fully recognized the analytical value that emerges from understanding the relationship between them. Moreover, the meanings conveyed by these terms themselves, when examined through Qur'anic and poetic evidence, reveal important rhetorical functions, such as semantic establishment rather than mere emphasis.

When each term is examined independently, without being conflated with other related concepts, it reveals a central semantic value that characterizes that particular term. The expressions associated with these terms contribute meanings that establish a semantic foundation guided by the technical term itself, without becoming absorbed into other layers of meaning.

Keywords: The apparent, the implied, the repetition, the significance, the convention

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة السلام على سيدنا محمد واله الميامين

ربما تراجعت الدراسات الدلالية أمام الدراسات اللسانية في العصر الحديث، أو خفَّ بريقها إذا ما قورنت بها من حيث الكثرة والتنوع، إذا ما قيست من حيث الكثرة والتنوع. بيد أنَّ الدراسات الدلالية المتكئة على التراث العربي، من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، يمكن لها أن تمثل إطارًا معرفيًا متكاملًا، لما فيها من تعدد أوجه المعنى للفظ العربي.

ويُعَدّ تحديد المصطلح وبيان الدلالة المقصودة منه منهجًا علميًا ينبغي اتباعها، وعدم الركون الى تلك الدلالات التي نقلها القوم عن هذا الاصطلاح أو ذاك. ويتناول البحث مجموعة من الاصطلاحات المتعددة التي تؤدي معنى واحدًا أو دلالة متقاربة. سواء كان ذلك على نحو الترادف أو الاحتواء ـ في تلك الاصطلاحات ـ وتركز الدراسة على الترديد بين هذه الإصطلاحات عند علماء اللغة والدارسين المحدثين والالتفات إلى العلاقة بينهما وتحقيق المعنى الذي سيق الاصطلاح لأجله.

ويمكن أيضا تصور نوع العلاقة بين الاصطلاحات الحقيقية وما تبديه من دلالات متعددة تسهم في ظهور المعاني الحقيقية وجلاءها بعد معرفة تلك الاصطلاحات فهي محاورة بين الاصطلاحات ذاتها فجاء البحث الموسوم بـ ((وضع الظاهر بدل المضمر وعلاقته بالتكرار في ضوء الاصطلاح والدلالة)) ليبين نوعا من العلاقة والظهور لتلك الدلالات التي توهم بعض الدارسين في أدائها بسبب عدم وضوح الاصطلاح الحقيقي لها ومن هنا تظهر العلاقة الجلية والفائدة العظيمة بين الاصطلاح والدلالة في دراسة الموضوعات اللغوية

<u>قراءة في المصطلح :</u>

قد يقف من ينظر في تفسير بعض آيات الذكر الحكيم على ترادف مصطلحي وضع الظاهر بدل المضمر والتكرار في توجيهات المفسرين ، فثمة آيات يصفها المفسر بالاصطلاح الاول وآخر بالثاني ، بل إنَّ الترديد بينهما قد لحظ حتى في المصنَّف الواحد من كتب القدامى والمحدثين ، ففي قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة : ١-٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة : ٢٧] وما جرى

مجراهما[١] ، يضعهما الزركشي في كلا التركيبين تحت مقصد التعظيم في الاول (وضع الظاهر بدل المضمر)[٢] ، والتعظيم والتهويل في التكرار[٣].

وأخذ الباحثون قوله كل بحسب بحثه[٤] ، بل ما جاء على لسان بعض المفسرين هو المرادفة بينهما في الموضع الواحد من نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلى الّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمّ أَحْيَاهُمْ إِنّ اللهَ لَذُو فَضلٍ عَلى النّاسِ وَ لَكِنّ أكثر النّاسِ لا يَشكرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٤٣] ؛ إذ يقول : " الإظهار في موضع الإضمار أعني تكرار لفظ الناس ثانيا ؛ لما فيه من الدلالة على انخفاض سطح أفكارهم"[٥] ، ففسر الاظهار بدل الاضمار بالتكرار ، ولم أقف – فيما اطلعت – على دراسة تبين الفرق بينهما ؛ لذا أجد من المناسب أن أقف على مصطلح التكرار بعدما اتضح (وضع الظاهر بدل المضمر) ليتم التفريق بينهما قدر ما نحتاجه في هذه الدراسة ، ليتسنى توصيف ما يُعرَض هنا من آيات الذكر الحكيم.

اما التكرار لغة فهو الرجوع والاعادة مثلما يتضح في المعجمات، فقيل: " الكَرُّ الرجوع يقال: كَرَّه وكَرَّ بنفسه يتعدّى ولا يتعدّى ... وكَرَّرَ الشيء وكَرْكَره أَعاده مرة بعد أُخرى[٦] .

وفي الاصطلاح قيل: هو " دلالة اللفظ على المعنى مرددا "[٧] ، او " عبارة عن الإتيان بشيء مرةً بعد أخرى"[٨] ، وعده البلاغيون من اقسام الاطناب، وفصل ابن الاثير فيه القول، وقسمه على[٩] :

<u>الأول</u> :– ما كان التكرار في اللفظ والمعنى: وله ضربان:

أ – مفيد

ب – غير مفيد[١٠]

ويقسم المفيد على:

أولا : المفيد لمعنى واحد ، والمقصود منه غرضان مختلفان : كقوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ۝ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ۝ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ فقيل : كرر ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء : ١٠٨ – ١١٠] ، ففيه أنَّ الأول جعله علة لكونه امينا ، والثاني علة لنفي الطمع فيهم ، ومثله قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۝ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ۝ فَاتَّقُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُونِ ۞ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ۞ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء : ١٠٥ – ١١٠] ففي تكرار ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾أنَّ علة الأول هو بيان أمانته فيما بينهم ، وعلة الثاني الجزم بعدم الطمع فيهم ، فمعنى الجملة واحد ، لكن الغرض من اللفظ المكرر غير الغرض الذي سيق له الاول ، وهذا معنى التكرار لغرضين مختلفين .

ثانيا: المفيد لمعنى واحد والمقصود منه غرض واحد، كقوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ۞ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٩ – ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى (٣٤) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة: ٣٤ – ٣٥] ففي كلا القولين يرى ابن الاثير ما يراد بالثاني هو الاول نفسه معنى وغرضا.

الثاني – ما كان التكرار في المعنى دون اللفظ: وهو مثل الاول يقسم على

أ – مفيد

ب – غير مفيد

ويقسم المفيد على:

الأول: المفيد لمعنيين مختلفين: كقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ [الاحزاب: ٧٢]، فاذا كانت السماوات تقابل الارض فهي ليس كذلك مع الجبال، فالجبال في الأرض، وهي لفظ عام، والجبال خاص، وفائدته تعظيم شأن الأمانة، وتفخيم أمرها. وهو كثير في القران ويقع في ذكر الخاص بعد العام

الثاني: المفيد لمعنى واحد: من نحو: أطعني ولا تعصني فالنهي عن المعصية هو نفسه الامر بالطاعة

واذا أردنا أن نوجز التكرار عند ابن الأثير فيكون وفق المخطط الاتي

ويبدو أنَّ العلوي تابعه فحذا حذوه[١١] .

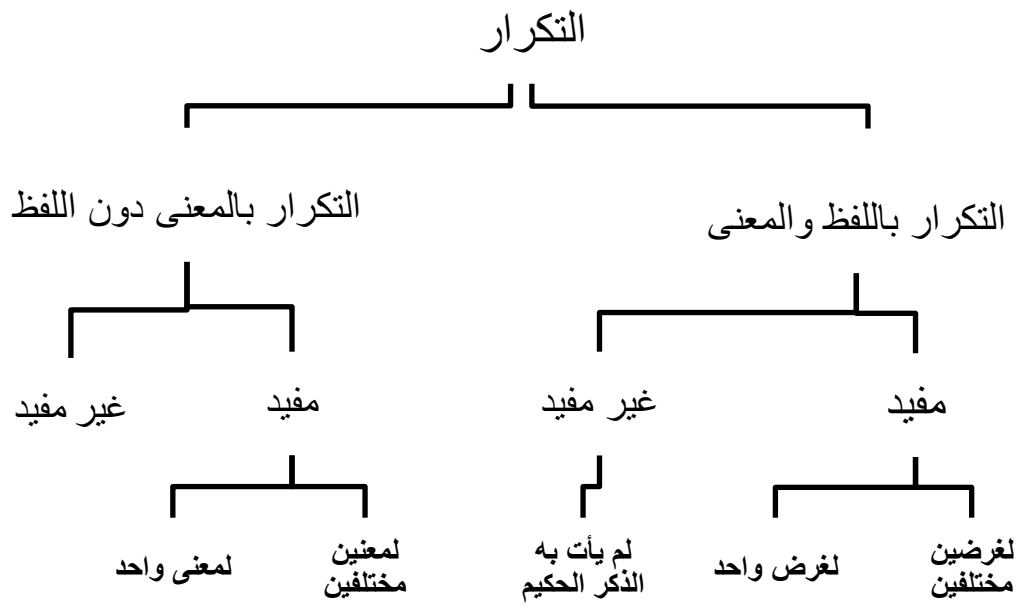

اما الزركشي في البرهان فبيّن طائفة من فوائد التكرار ، لكنه في الفائدة الاولى ، وهي التكرار للتأكيد اشار الى مصطلحي تكرار التأسيس وتكرار التأكيد ، وجعل الاول ابلغ من الثاني ؛ لكونه يعد ايجادا جديدا غير الاول ، اما تكرار التأكيد فلا زيادة في المعنى ، وانما يكون الثاني تقريرا لما قيلا أولا ، وفي قوله ببلاغة التأسيس قال : " واعلم أن التكرير أبلغ من التأكيد لأنه وقع في تكرار التأسيس وهو أبلغ من التأكيد ، فإن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز ، فلهذا قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ [التكاثر : ٢-٣] إن الثانية تأسيس[١٢] لا تأكيد؛ لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء "[١٣] .

وهنا استعمل الزركشي مصطلح التأسيس، وغايته هنا أنَّ المكرر له دلالة مستقلة عن الاول سواء كان اللفظ الثاني له دلالة اخرى غير دلالة اللفظ الأول أم كانت دلالته عين دلالة الاول، ولكن أريد تكرار تلك الدلالة على سبيل إيجاد جديد غير الإيجاد الاول، ومثال ذلك لو قيل : (اكتب اكتب) فمن يقول بتكرار التأسيس في هذا المثال فدلالة ذلك أنَّ اللفظ الثاني إمّا أن يراد به كتابة غير كتابة اللفظ الأول. واما أن يراد به كتابة اللفظ الأول نفسها لكن على وجه التكرار والإتيان بها ثانيا. ومثاله في القران قوله تعالى: ﴿يا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [ال عمران: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ

وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] ففيهما رجح الزركشي ان تكرار الاصطفاء والذكر على نحو التأسيس، لا تأكيدهما، فقال: " وَيُحتمَل أَنْ يكون (اصْطِفَاءَيْنِ) وَ(ذِكْرَيْنِ) وهو الأَقرب فِي الذِّكر؛ لأَنَّه محلٌّ طُلِب فيه تكرارُ الذِّكر "[١٤]

وأرى من الضروري الوقوف على مصطلح التأسيس وبيانه؛ لما له من أهمية فيما عقد لأجله هذا البحث

مصطلح التأسيس :

مصطلح التأسيس هو من المصطلحات التي استعملها الاصوليون ثم جرت على لسان أهل التفسير واللغة في كثير من المواضع ومرادهم في ذلك : أنَّ التأسيس هو إنشاء أو إيجاد جديد أو " إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله "[١٥]، وقالوا في أصالته ، اي أنّ تكرار التأسيس أصل ، وتكرار التأكيد فرع[١٦]، فمتى ما حصل التردد في دلالة النص – مع عدم القرينة – بين كون النص تأسيسا جديدا او هو اعادة وتكرار للقول السابق ، حملوا ذلك على التأسيس لكونه الاصل ، ومن كلمات ابن حزم الاندلسي في كتابه الاصول قال : " لو كان مقتضياً عين ما اقتضاه الأول لكانت فائدته التأكيد ، ولو كان مقتضياً غير ما اقتضاه الأول لكانت فائدته التأسيس ، والتأسيس أصل ، والتأكيد فرع ، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى "[١٧] .

وهنا يبين أنّ التأسيس لا بد من أن تكون دلالة الثاني غير دلالة الاول ، ولا يقصد بـ(غير) أنَّ له دلالة مغايرة ، وإنَّما تكون له دلالة مستقلة ، سواء كانت عين دلالة الأول أم غيرها ، من نحو لو قيل : صلِ ركعتين صلِ ركعتين فإنَّ كان الأمر الثاني تأسيسا فعلى المأمور به أن يصلي أربع ركعات ، مع أنَّ الأمر الثاني للمأمور عين دلالة الأمر الأول ، لكن هذا الأمر أُسس لإنشاء ، أو إيجاد جديد غير الأول ، وأذا قيل أنّ الأمر الثاني تأكيد فعلى المأمور أن يأتي بركعتين ؛ لأنّ الأمر الثاني هو عين الأول ، فالمطلوب إيجاد واحد ، لا إيجادان ، وفي هذه الحال إن لم يتضح مراد الآمر ، ولم تكن هناك قرينة ترجّح أحد الوجهين (صلاة أربع ركعات أو صلاة ركعتين)[١٨] ، ففيها يلجأ الاصوليون الى قاعدة الأصل ، أي يحمل الحكم على التأسيس لكونه الأصل.

وما دام هذا المصطلح في الأساس مصطلحا أصوليا فلو أعيد النظر في كلماتهم لَلُحِظ – بعد التتبع في كتب الأصول – أنَّهم يستعملون اللفظ .(أولى) وعلى قلة قليلة جدا قد يستعملون اللفظ .(خير) ، لذا تراهم يقولون

: (التأسيس اولى من التأكيد) ، وقال الآمدي : " وفائدة التأسيس أصل، وفائدة التأكيد تبع، فكان حمله على التأسيس أولى "[١٩] ، وهذا ما نجده في معجم المصطلحات ، قال الكفوي : " التأكيد هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته ، والتأسيس هو أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله ويسمى الأول إعادة والثاني إفادة ، والإفادة أولى ، وإذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التأسيس "[٢٠] ، وهذا اللفظ يتناسب وموضوع استنباط الاحكام .

لكن لو رجعنا الى كلمات صاحب البرهان نجده قد استعمال اللفظ (ابلغ) وهذا الاستعمال يتناسب مع البحث البلاغي، وما يبديه التصور في ضوء هذا الاستعمال أنَّ هناك أبلغ وغير أبلغ او دون الأبلغ ، وهذا التصور قد يؤدي الى أنَّ مواضع التأكيد في القران هي دون مواضع التأسيس؛ لكونه لم يقيد المسالة عند التردد، بل أطلقها اطلاقا عاما، وهذا لا يتناسب مع القران المتصف بكل استعمالاته بالأبلغ من الكلام، لذا فإنَّ استعمال الأبلغ بدل الأولى لا تخلو من نظر.

وفي ضوء ما تقدم أود تسجيل ملحظين هما:

أولهما: سيقت القاعدة للوصول الى الحكم لا للبحث عن الأبلغ في الكلام، فلا يقول الاصوليون: إنّ التأسيس ابلغ من التأكيد عند وجود ظهورين راجحين في مسالة شرعية وكان التأسيس يرجح أحد الظهورين، وعليه فتغيير الألفاظ في قواعد الأصول لأجل أن تتناسب مع موضع الدرس مسالة لا بد فيها من إعادة النظر. فالرجوع الى الأصول ليست من البلاغة بل من الأولويات، فلو تردد الأمر مثلا بين أن يكون الاسم معرفة أو نكرة لا يقال: الأبلغ حمله على الأصل وهو النكرة، وإنَّما يقال الأولى جريا على اتباع الأصول لا الفروع.

ثانيهما :أطلق الزركشي القاعدة في كل مواضع التأسيس والتأكيد ، ولم يقيد دائرتها في مواضع التردد إذ قال : " واعلم أنّ التكرير أبلغ من التأكيد ؛ لأنَّه وقع في تكرار التأسيس وهو أبلغ من التأكيد"[٢١] ، وليست الحال عند الأصوليين كذلك ، لأنَّ ما ذكر في نصوص أهل الأصول هو أنَّ ترجيح التأسيس يكون في حال التردد في الحكم مع عدم وجود قرينة على احدهما ، إذ يكاد يتفقون أنَّ الترجيح يكون عند التردد بين الاثنين فيقولون : " إذا دار الأَمر بين التَّأسيس والتَّأكيد فالتَّأسيس أَولى"[٢٢], علما أنَّ الزركشي بمؤلفاته الأصولية يقرر لفظ الأولى إذ يقول في (مسالة التأكيد على خلاف الأصل): "أنَّه على الأصل, فلا يحمل اللفظ عليه الّا عند تعذر حمله على

فائدة مجددة، وهو معنى قولهم: إذا دار اللفظ بين حمله على التأسيس أو التأكيد، فالتأسيس أولى لأنّه أكثر فائدة"[٢٣].

علاقة التأسيس بالتأكيد :

وبالعودة على ما تقدم قبل الوقوف على – مصطلح التأسيس – فيبدو أنَّ ما يريده الزركشي بتكرار التأسيس والتأكيد يوافق الى حد ما اصطلاح ابن الاثير بالتكرار المفيد لغرض أو لغرضين ، فتكرار التأسيس يقابل المفيد لغرضين ، وتكرار التأكيد يقابل الآخر ، ويعضد ذلك التطبيقات التي ذُكرِت في كل قسم ، وربما نجد بعض الاختلاف في تلك التطبيقات تبعا لذائقة كل عالم منهما ، فمما اتفق عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۞ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ۞ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۞ قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر : ١١-١٤] ففيه قال ابن الاثير : " كرر قوله تعالى: {قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ} وقوله: {قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي} والمراد به غرضان مختلفان، وذلك أنَّ الأول: إخبار بأنَّه مأمور من جهة الله بالعبادة والإخلاص في دينه، والثاني إخبار بأنَّه يخص الله وحده دون غيره بعبادته, مخلصا له دينه، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني، وأخره في الأول؛ لأنَّ الكلام أولًا وقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانيا فيمن يفعل الفعل من أجله، ولذلك رتب عليه {فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ} "[٢٤] ويكاد الزركشي يتبع التوجيه نفسه ، بمعناه ولفظه[٢٥] ، أمَّا في قوله تعالى : ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ، ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر : ١٩-٢٠] ففيه يرى ابن الاثير أنَّها من المفيد لغرض واحد[٢٦] ، خلافا للزركشي الذي تردد فيها بين أن يكون من تكرار التأكيد ، وبين كونها من تكرار التأسيس ؛ إذ قال : " يحتمل أن يكون منه[٢٧] وأن يكون من المتماثلين "[٢٨] .

ومما يسجل في اختلافهما أنَّ ابن الاثير ذكر في التكرار لمعنى واحد أنَّ الغاية منه التقرير والتحقيق ، خلافا للزركشي الذي ذكر اغراضا عدة ولهذا لحظ أنَّ الزركشي توسع في بعض التمثيلات من نحو قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف : ٤] اذ جعله تحت فائدة التكرير بسبب اطالة الكلام حتى لا ينسى اللفظ الاول[٢٩] ، خلافا لابن الاثير الذي يعد هذا الغرض من موجبات الخروج عن التكرير ؛ إذ يقول : " وهذه الآيات يظن أنَّها من باب التكرير، وليست كذلك .

وقد أنعمت نظري فيها فرأيتها خارجة عن حكم التكرير، وذلك أنَّه أطال الفصل من الكلام، وكان أوله يفتقر إلى تمام لا يفهم إلا به، فالأولى في باب الفصاحة أن يعاد لفظ الأول مرة ثانية، ليكون مقارنا لتمام الفصل، كي لا يجيء الكلام منثورا، لا سيما في(إنَّ وأخواتها)"[٣٠].

الدلالة بين المصطلحين:

واذا ما عدنا الى الغاية التي عُقِد لأجلها هذا البحث ، وهو الوقوف على المائز بين الاصطلاحين يمكن القول : إنَّ في وضع الظاهر بدل المضمر نجد اللفظ المظهر هو اللفظ الذي أُعيد ذكره ثانيا فحصل لفظان لهما دلالة واحدة وهذا ينطبق مع ما اشار له ابن الاثير في القسم الاول من التكرير ، وهو إعادة الاسم لفظا ومعنى ، ولكن اذا اردنا ان نضع فارقا بين الاثنين فيبدو ان الاسم المكرر لا يمكن حذفه واحلال الضمير محله خلافا لوضع الظاهر بدل المضمر ، من نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر : ٣-٤] ، وقوله تعالى : ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ۞ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة : ٣٤-٣٥] ، فكل امثلة تكرير الجملة هذه لا يمكن ان نضع فيها الضمير بدلها ، فلا ينطبق عليه غير مصطلح التكرير ، وربما قد نجد الشيء نفسه في بعض امثلة تكرار اللفظ المفرد من نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۞ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢١-٢٢] قول الشاعر[٣١]

أخاك أخاك إنَّ من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح

فهذه الامثلة تشي كذلك بعدم صحة حذف المكرر الثاني واستبداله بالضمير، خلافا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١-٢] ، وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢] ففيهما من الممكن أن يقال: (وما إدراك ما هي)، او (وما هي)، وهذا يفضي الى أنّ هذه الامثلة يصح حذف الاسم الثاني ووضع الضمير بدله، فيكون – والحال هذه – من وضع الظاهر بدل المضمر.

واما اذا كان الاسم الثاني هو نفسه الاسم الاول لفظا لا معنى ، أي أنَّ الاسم يتكرر باللفظ ، لكن دلالة الثاني – بحسب السياق – تختلف عن دلالة اللفظ الاول وهذا النوع قد لا نجد لها قسما عند ابن الاثير ؛ لكونه لا يدخل تحت التكرار باللفظ والمعنى ، ولا يدخل تحت التكرار بالمعنى دون اللفظ ، اذاً هو قسم ثالث يقابل

هذين القسمين ؛ لكونه تكرار باللفظ دون المعنى من نحو قوله تعالى : وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ [الـ عمران : ٧٨] – ، وقوله تعالى : وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۞ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۞ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ [الرحمن : ٧–٩] ، فألفاظ الميزان مثلا في الآية الكريمة كانت لها دلالة غير الاخرى ؛ اذ قيل : " أَعادهُ ثَلاث مرَّات فصرّح ولم يضمر ؛ لكون كل واحد قَائِما بنفسه غير مُحتاج إِلى الأول.

وَقيل: لِأَن كل وَاحِد غير الآخر، الأول ميزان الدّنيا، والثَّاني ميزان الآخرة، وَالثالث ميزان العقل.

وقيل: نزلت مُتَفَرّقَة فاقتضى الإظهار"[٣٢].

وقيل: ان الاول بمعنى الآلة، والثاني بمعنى المصدر، أي الوزن، والثالث بمعنى المفعول، اي الموزون[٣٣] ،

فهذه التوجيهات على اختلافها تشير من جانب الى أنَّ الاسم تكرر لفظا لا معنى ، ومن جانب آخر يلحظ أنَّ كلا من لفظ الكتاب والميزان يصح ابدالهما بالضمير ؛ إذ من الممكن ان يقال في اية الرحمن : (الّا تطغوا فيه ... ولا تخسروه) ، الّا إنَّه من غير الممكن أن تُجعل هذه الآيات من وضع الظاهر بدل المضمر لاختلاف مراد الالفاظ ، واذا كان كذلك فلا يمكن للضمير أن يحل محل الظاهر ، لما بين الضمير ومرجعه من وجوب التطابق في الدلالة ليتحصل من هذا التكرار ـ في ضوء توجيهات المفسرين التي ذُكرت ـ هو للتنبيه على اختلافها ، بمعنى أنّ التكرار إنّما تأتّى من التغاير الدلالي ، فيُعد المكرّر تأسيسا لمعنى غير معنى الاول ، وهذا يدفعنا الى القول : إنَّ تقسيم ابن الاثير أقل شمولاً لمصاديق التكرار لعدم وجود هذا النوع (تكرار الاسم لفظا لا معنى) ، خلافا لاصطلاح الزركشي الذي يعد اكثر شمولا ، إذ من الممكن أن نصطلح على لفظ الميزان الثاني والثالث أنَّه من تكرار التأسيس.

والذي يتوصل اليه في علاقة التكرار مع وضع الظاهر بدل المضمر – بحسب ما ذُكر انفا – ثلاثة اشياء هي:

١ – التكرار باللفظ والمعنى وفيه

أ – التكرار الذي لا يصح وضع الضمير بدله

ب – التكرار الذي يصح وضع الضمير بدله

٢ – التكرار باللفظ دون المعنى

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص الى نتيجة مفادها: أنَّ وضع الظاهر بدل المضمر هو مصطلح أخص من التكرار، وأنَّ تمييزه عن التكرار لا بد فيه من تحقق شرطين رئيسين هما:

- أن يصلح وضع الضمير محل الاسم المكرر
- أن تكون في الاسم المكرر دلالة الاسم الأول، بحيث تتحقق قاعدة الاضمار التي اشير لها وهي (أنَّ الضمير ومُفسِّره يرتبطان بعلاقة تقوم على اساس التطابق في الدلالة، والمغايرة في الشكل).

وهذه النتيجة تبيّن أنَّ التكرار أعم فليس كل تكرار يصطلح عليه أنَّه من وضع الظاهر بدل المضمر، ويصح العكس، أي كل ما يقال فيه أنَّه من (وضع الظاهر بدل المضمر) يصح أن يوسمَ بالتكرار.

وصحيح أنَّي لم اقف على هذه النتيجة بهذا التفصيل في المدونة العلمية إلّا إنَّها ليست بدعا من القول ؛ لكونها تظهر طيا في كثير من أقوال العلماء ؛ إذ لو أعدنا النظر في لفظ الميزان تارة ثانية ، ووقفنا على توجيهات بعض المفسرين في آية الرحمن من غير الذين تقدموا للحظنا ذلك ، إذ إنّ بعض المفسرين يختلفون عمن تقدم قولهم ؛ لكونهم يرون ان لفظ الميزان له دلالة واحدة ، قال الزمخشري : " وكرّر لفظ الميزان : تشديداً للتوصية به ، وتقوية للأمر باستعماله والحث عليه "[٣٤] ، وتابعه ابو السعود في المعنى واللفظ نفسه[٣٥] ، وقال صاحب الملاك : " وكرر لفظ الميزان جرياً على عادة العرب فيما لها به اعتناء واهتمام كقول الخنساء:

وإنَّ صــخر لــوالينا وسيدنا وإنَّ صخراً إذ نشتو لنحار

وإنَّ صـخراً لتأتــم الهداة به كأنَّه علم في رأسه نار

فكررت ذكر صخر ثلاث مرات ظاهراً غير مضمر، وكقول آخر:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغض الموت ذا الغنى والفقيرا

فكرر لفظ الموت ثلاث مرات في بيت واحد، وقال:

ليت الغراب غداة ينعب دائباً كـان الغراب مقطع الأوداجِ

وهذا موجود في كلامهم كثيراً إذا قصدوا الاهتمام والاعتناء والتهويل والاستعظام، ومن الوارد في هذا في التنزيل: ﴿الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١ – ٢) (الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ) (القارعة: ١ – ٢) "[٣٦] ، وهنا حمل صاحب الملاك لفظ الميزان على الالفاظ المتكرر في الابيات الشعرية، وايتي الحاقة والقارعة التي لم يختلف فيها البلاغيون على انهما من وضع الظاهر بدل المضمر زيادة على تصريحه حين قال: " فكررت ذكر صخر ثلاث مرات ظاهراً غير مضمر"

إذاً لو أُريد اعادة تقسيم التكرار مع لحاظ توصيف البلاغيين والمفسرين لأسلوب الظاهر بدل المضمر مرة بالتكرار وأخرى بالإعادة، أي إعادة الاسم الظاهر وملاحظة أنَّ العلاقة أو النسبة بين المصطلحين وهي العموم والخصوص المطلق لبدا من المناسب أن يدخلَ في اقسام التكرار، منظويا فيما أُعيد لفظه ومعناه الذي يقسّم بدوره على ما صح وضع الضمير محله، وما لا يصح بحسب تقسيم ابن الاثير، وإضافة قسم آخر وهو التكرار باللفظ دون المعنى.

ليكون التقسيم على الشكل الآتي:

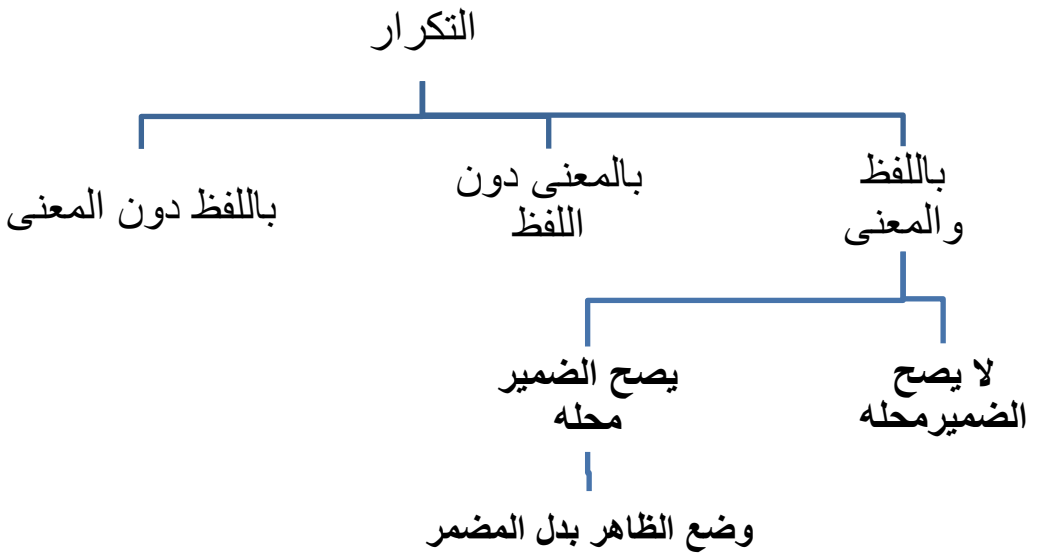

ثم تلي التقسيمات الاخرى لكل الاقسام على مفيد، وغير المفيد، يلي ذلك التقسيم على غرض، أو غرضين من غير أن يشمل هذا الاخير (الظاهر بدل المضمر)؛ إذ لا يصدق عليه الّا الغرض الواحد؛ لأنَّ الظاهر الثاني ليس له الّا دلالة الأول بحسب قاعدة الضمير، فإنّ اختلفت دلالته مع صحة عود الضمير فهو من التكرار لغرضين، أي ما يقابل تكرار التأسيس على اصطلاح الزركشي.

الخاتمة

بعد هذه القراءة لـ الظاهر بدل المضمر والتكرار على مستوى الاصطلاح والدلالة يمكن القول:

إنَّ وضع الظاهر بدل المضمر واحد من مصاديق التكرار الذي لا ينفك عنه في الدلالة، والعلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق ، وهو ما يهدف اليه البحث

ويظهر أنَّ هذه الاصطلاحات تتداخل فيما بينها دون أن يلتفت بعضهم إلى الفائدة من معرفة العلاقة بينهما لاسيما إذا ما قيدت بعلاقه منطقية وقسمة توضح الرابط بينها.

وظهر في ضوء الدراسة ما يمكن ان تبديه من دلالة في نفسها في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية ـ مثل التأسيس لا التأكيد ـ بوصفه دلالة مركزية لكل اصطلاح إذا ما نظر إليه بشكل مستقل مبتعدا عن التداخل مع غيره.

ويمكن القول أيضا إنَّ ما ينتفع به من تلك الألفاظ من دلالات تؤسس لمعنى يجره الاصطلاح دون أن يضيع في دلالات المعاني الأخرى.

المصادر

- القران الكريم
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (٦٣١هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، د – ط، المكتب الإسلامي بيروت – دمشق – لبنان، د – ت
- أساليب المعاني في القرآن: السيد جعفر السيد باقر الحسيني، ط/ ١ / مؤسسة بوستان قم – ايران ، ١٤٢٧ هـ

- الإظهار في مقام الإضمار في القرآن الكريم – مفهومه، أغراضه، عناية المفسرين به –: د. عبد الرزاق حسين أحمد، مجلة الامام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد ٩ ،١٤٣١هـ
- البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) دار الكتبي الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدِّينِ مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ ١، دار إحياء الكتب العربية، د – ت، ١٣٧٦ هـ.
- التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، د – ط، دار الفضيلة، القاهرة، د – ت.
- تفسير أبي السعود – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢ هـ)، د – ط، دار إحياء التراث العربي – بيروت د – ت
- التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت ط /3. ١٤٢٠ هـ
- التكرار في القرآن الكريم واسراره وبلاغته: يارزمان جنت كل منكل"، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الاسلامية العالمية اسلام آباد، ٢٠١١م.
- التكرار مظاهره وأسراره: عبد الرحمن محمد الشهراني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ .
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم الحسيني العلوي الملقب بالمؤيد بالله (٧٤٥هـ)، ط/١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- عود الضمير وأثره في التفسير – دراسة لضمير الغائب المعتمد على الهاء في حزب المفصل: عبد الحكيم بن عبد الله بن عبد الرحمن القاسم، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٤٣٠هـ
- القواعد الفقهية: لابن رجب الحنبلي: ت ٧٩٥ , علق عليه محمد علي البنا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1. ٢٠٠٨
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم بن عمرو الزمخشري جار الله (385هـ)، ط/ 3، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ.
- الكليات: لابي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (١٠٩٤هـ): تح: د. عدنان درويش، محمد المصري، ط/ 1، سليمان زاده، د – م، ١٤٣٣هـ.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الانصاري الافريقي (٧١١هـ)، ط/ 1، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٤١٤م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨ هـ) دار المعرفة – بيروت، لبنان

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ) تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانه ، د – ط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، د – ت.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت ٧٠٨هـ) وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
- المنثور في القواعد الفقهية: بدر الدين محمد بن عبد الله الشافعي الزركشي (٧٩٤ هـ) حققه: د تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف الكويتية (طباعة شركة الكويت للصحافة) الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢هـ)، تح: السيد اياد باقر سلمان، قدم له: السيد كمال الحيدري، ط/ 1، دار احياء التراث، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦م.

الهوامش

١ – اي ما جرى في السياق نفسه كقوله تعالى: ﴿ الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[القارعة : ١–٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١].

٢ – ينظر: البرهان في علون القرآن: ٤٨٦/٢.

٣ – ينظر: نفسه: ١٧/٣، واساليب المعاني في القرآن: ٣٩٦ و٤٩٨.

٤ – اي من يبحث في التكرار يشير الى هذه الآيات محيلا بذلك الى الزركشي، ومن يبحث بالإظهار يفعل كذلك، ينظر: التكرار مظاهره واسرار: عبد الرحمن الشهراني: ٣٦٠، رسالة ماجستير، وعود الضمير وأثره في التفسير: ٩٢، والاظهار في مقام الإضمار: ٢٥ – ٤٠.

٥ – الميزان: ٢٣٨/٢.

٦ – لسان العرب:١٣٥/٥.

٧ – المثل السائر:٣/٣.

٨ – التعريفات: ٦٥.

٩ – ينظر: المثل السائر:٣/٣ وربما تكون هناك طائفة من الملاحظ على هذا التقسيم وبعض التمثيلات التي اوردها الا ان الغاية هنا معقودة ببيان الفرق بين التكرار ووضع الظاهر بدل المضمر

١٠ – المفيد هو الذي يأتي لمعنى، وغير المفيد يأتي لغير معنى، وقد نفى ابن الاثير ان يكون غير المفيد موجود في القران الكريم، لكنه أشار اليه في كلام العرب، ينظر: ٤/٣

١١ – ينظر: الطراز: ٩٥/٢–١٠٤

١٢ – يبدو أنّ مصطلح التأسيس هنا هو من ذكْر الزركشي؛ إذ لم يشر الزمخشري الى هذا المصطلح في الآية وهذا نصه " والتكرير: تأكيد للردع والأنذار عليهم. و (ثم) دلالة على أنَّ الإنذار الثاني أبلغ من الأوّل وأشد، كما تقول للمنصوح: أقول لك ثم أقول لك ". الكشاف:٧٩٢/٤.

١٣ – البرهان :١٧/٣.

١٤ – وهذا راجح من قرينة اخرى وهو العطف بحرف لا يقيد الترتيب فيقتضي المغايرة

١٥ – التعريفات:٥٠. وينظر: الكليات: فصل التاء: ١٠٦٥. ويسمى الأول إعادة والثاني إفادة.

١٦ – وهذا متأت من قولهم (إنَّ أصل كل كلام وظاهره الإفادة لا الإعادة)

١٧ – ينظر: الاحكام في اصول الاحكام:١٣٦/٣.

١٨ – وفائدته التأكيد، وحمل الكلام على فائدة التأسيس، وإن كان هو الاصل، غير أنه يلزم من حمله على فائدة التأسيس مخالفة ظاهر قول النبي [صلى الله عليه واله] " الاحكام في اصول الاحكام: ففي هذا القول لم يؤخذ بالتأسيس لوجود قرينة مانعة منه وهو حديث الرسول صلى الله عليه واله

١٩ – ينظر: المنثور في القواعد: ١٨٤/١.

٢٠ . الكليات: ٢٦٧

٢١ – البرهان في علوم القران:١٧/٣.

٢٢ – القواعد الفقهية لابن رجب: ١٥

٢٣ – البحر المحيط في اصول الفقه: ٣٧٢/٢.

٢٤ – المثل السائر: ٣ /٥-٦.

٢٥ – ينظر: البرهان في علوم القران: ٦٢٨.

٢٦ – ينظر: المثل السائر: ٩/٣.

٢٧ – ذكر الآية في موضوع التأسيس فالضمير يعود عليه.

٢٨ – ينظر: البرهان: ٦٢٩.

٢٩ – ينظر: نفسه: ٦٣٠.

٣٠ – المثل السائر: ١٨/٣

٣١ . البيت لمسكين الدارمي: مجمع الامثال للميداني: ١/ ٢٣

٣٢ – اسرار التكرار في القران: ٣٥.

٣٣ – ينظر: التفسير الكبير:١١٨/٢٩.

٣٤ – الكشاف :٤٢٥/٤.

٣٥ – تفسير ابي السعود :٢١٣/٨.

٣٦ – ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل: ٤٦٢/٢.